

تقرير مرحلي بشأن تعزيز الصحة والعافية في إقليم شرق المتوسط: من النظرية إلى التطبيق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة

مقدمة

1. في شهر أكتوبر من عام 2022، اعتمدت الدورة التاسعة والستون للجنة الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط القرار ش م/ل إ 69/ق-4 بشأن "تعزيز الصحة والعافية في إقليم شرق المتوسط: من النظرية إلى التطبيق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة". ويستند القرار إلى الورقة التقنية ش م/ل إ 69/6، التي تحدد خمسة مجالات ذات أولوية لتعزيز الصحة والعافية، وهي: اعتماد نهج قائم على النظم لتعزيز الصحة والعافية، واعتماد نهج يراعي الأوضاع لتعزيز الصحة، وزيادة التثقيف الصحي لتعزيز الصحة والعافية، وتعزيز المشاركة والإدماج المجتمعيين، وتنمية القدرات المؤسسية لتعزيز الصحة.
2. وتُقدّم هذه الورقة تقريرًا عن التقدم المُحرز في تنفيذ القرار ش م/ل إ 69/ق-4 منذ تشرين الأول/أكتوبر 2022.

أحدث المعلومات عن التقدم المُحرز

3. وقد وُضعت خريطة طريق إقليمية لتوجيه الدول الأعضاء بشأن تنفيذ خطة الصحة والعافية في الإقليم. وتُقرح خريطة الطريق إجراءات وتعاونًا متعدد القطاعات لتعزيز الصحة والعافية النفسيتين والبدنيتين، وتتناول أيضًا رضا المجتمع المحلي عن الخدمات، والعوامل البيئية، والمشاركة الاجتماعية في مختلف الأماكن، مثل المدن والقرى والمجتمعات المحلية وأماكن العمل والمرافق التعليمية. وستُنشر خريطة الطريق بعد التشاور مع مسؤولي التنسيق المعنيين بتعزيز الصحة على المستوى القطري لتكييفها حسب احتياجات البلدان وسياقاتها.
4. وتشمل الفئة المُستهدفة بخريطة الطريق: الحكومات، ومنظمة الصحة العالمية، وغيرها من الوكالات الصحية الدولية. وتهدف إلى توجيه الدول الأعضاء عند تعزيز قدراتها لتسريع وتيرة التقدم نحو تعزيز صحة السكان، مع إيلاء اهتمام خاص للتحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإنسانية والبيئية الفريدة التي يواجهها الإقليم. كما أنها تحث الحكومات ومنظمة الصحة العالمية على تحسين التعاون على الصعيدين الوطني والمجتمعي من أجل صحة وعافية أفضل. ووُضعت خطة تواصل بشأن خريطة الطريق لنشرها على الأطراف المعنية الرئيسية وعلى دائرة أوسع لدعم تنفيذها بنجاح في البلدان.
5. وقد اتُخذت مبادرات متعددة للنهوض بتعزيز الصحة والوقاية من الأمراض من خلال الحوكمة الفعالة وتقوية النظم الصحية. ومن تلك المبادرات إيفاد بعثات رفيعة المستوى من المنظمة إلى البلدان (المغرب والمملكة العربية السعودية وتونس) وإجراء حوارات على المستوى الوزاري، ومنها حوارات مع وزراء الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية والشباب والرياضة، لتحديد الأولويات الوطنية للصحة والعافية ووضع خطط استراتيجية وطنية استنادًا إلى الولايات والسياقات المحلية لتعزيز العافية للجميع في جميع مراحل العمر.
6. وقد وضعت المنظمة، بالتشاور مع بلدان الإقليم، أداةً عمليةً لتوجيه السلطات الوطنية ومتخذي القرارات عند وضع سياسات شديدة التأثير وتنفيذ تدخلات يشارك فيها الشركاء والأطراف المعنية لمعالجة المُحدّدات الهيكلية

والاجتماعية والاقتصادية والبيئية وغيرها من مُحَدِّدات الصحة معالجةً شاملةً من خلال العمل في جميع القطاعات من خلال نهج يشمل الحكومة بأسرها والمجتمع بأكمله ويُدمج الصحة في جميع السياسات.

7. ويجري حالياً وضع إطار إقليمي للمشاركة المجتمعية من أجل تعزيز تمكين المجتمع وإشراكه في تحسين سلوكيات التماس الرعاية الصحية. ويقدم الإطار إرشادات لبلدان الإقليم بشأن تكييف نُهجها حسب ولاياتها وسياقاتها الوطنية.

8. وأعدت المنظمة أداة لتقييم الاحتياجات الصحية للمجتمعات، وجربتها في بلدين من بلدان الإقليم (هما باكستان وجمهورية إيران الإسلامية). ثم وُضعت اللمسات النهائية عليها استناداً إلى نتائج التجريب، والغرض منها أن تُستخدم في البلدان لتقييم الاحتياجات الصحية المجتمعية وتوجيه السلطات والمنظمات الصحية المحلية فيما يتعلق بالإدماج المنهجي لآراء الناس في عمليات رسم السياسات واتخاذ القرارات من أجل تعزيز صحة المجتمع وعافيته.

9. وفي باكستان، اضطلعت المنظمة بتدخلات لبناء القدرات مع منظمات المجتمع المحلي والمجتمع المدني لتمكين المجتمعات المحلية من أداء دور رئيسي في تعزيز الصحة والعافية وضمان الاستفادة من الموارد المجتمعية لزيادة التحسن الصحي إلى أقصى حد ممكن. وكان لذلك أثر إيجابي في العمل المجتمعي في الاستجابة للفيضانات التي شهدتها البلد في عام 2023.

10. وستُعقد حلقة عمل إقليمية يومي 25 و26 أيلول/سبتمبر 2024 لإدخال أداة المنظمة لقياس الوعي الصحي، التي سيجري تجريبها في جمهورية إيران الإسلامية والمملكة العربية السعودية عقب حلقة العمل. وتدعم هذه الأداة التدخلات المسندة بالبيّنات الرامية إلى تعزيز الإمام بالأمور الصحية من أجل تحسين الصحة والعافية.

11. ويجري حالياً ترويج البيئات الصحية – ومنها المدن الصحية والقرى الصحية والمدن المُراعية للمسنين والمدارس المُعزّزة للصحة والجامعات الصحية – وتوسيع نطاقها في جميع أنحاء الإقليم لإنشاء منصات للعمل المتعدد القطاعات ولتهيئة بيئات تدعم أنماط الحياة الصحية والعافية.

12. وأقرت 15 دولة عضواً في الإقليم بيانَ الدوحة بشأن المدن الصحية، وهو دعوة إلى العمل على استدامة العافية في المناطق الحضرية، وذلك في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، في ختام مؤتمر المدن الصحية لإقليم شرق المتوسط الذي اشتركت في تنظيمه منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة العامة في قطر. وتوجد حالياً 115 مدينة في شبكة المدن الصحية الإقليمية من 15 بلداً، هي أفغانستان والبحرين ومصر وجمهورية إيران الإسلامية والأردن والكويت ولبنان والمغرب وعمان وباكستان وقطر والمملكة العربية السعودية والسودان وتونس والإمارات العربية المتحدة. وليست كل هذه المدن على نفس مستوى التقدّم المُحرز، وذلك بسبب تغيّر الالتزام السياسي على مستوى المدن، وتعارض الأولويات، وحالات الطوارئ. وفي الوقت الحالي، حصلت 39 مدينة من البحرين وجمهورية إيران الإسلامية والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على لقب مدينة صحية، وهناك مدينتان أخريان في طريقهما إلى الحصول على ذلك اللقب. وقد عزّزت أيضاً المدن المراعية للمسنين، وعُقد اجتماع إقليمي في الشارقة بالإمارات العربية المتحدة لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة في هذا الشأن. وعلاوة على ذلك، قدّمت المنظمة الدعم إلى مدينة تونس العاصمة بالجمهورية التونسية بعد اختيارها، إلى جانب أربع مدن عالمية أخرى، للمشاركة في مشروع الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون لتعزيز الحوكمة الحضرية من أجل الصحة والعافية، ودُرّب ممثلو البلديات والشركاء الأكاديميون ليكونوا حلفاء للصحة باستخدام حزمة مبادرة القيادة الحضرية.

13. وشاركت أيضاً المنظمة في بعثات ميدانية إلى محافظات مصرية تُطبّق المعايير العالمية للمدارس المُعزّزة للصحة، وقدّمت المساعدة إلى الكويت والمغرب في تحديد الأولويات الوطنية للخدمات الصحية المدرسية. وعلاوة على ذلك، حصلت تسع جامعات من البحرين والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية على لقب جامعة صحية، وسوف يلحق بها مزيد من الجامعات عمّا قريب.

التحديات

14. لا يوجد حاليًا دعم للمبادرات المتعلقة بتعزيز الصحة والعافية إلا في عدد محدود من بلدان الإقليم، مثل البلدان الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان وتونس. ويمكن أن يُعزى ذلك إلى التركيز الأكبر على خدمات الرعاية الصحية، بدلاً من تعزيز الصحة في البلدان. ويلزم تسليط الضوء على أهمية التدخلات والمبادرات الرامية إلى تعزيز الصحة، مثل الأوضاع الصحية وتعزيز النشاط البدني والإلمام بالأمور الصحية، وهو ما يمكن أن يكون له أثر إيجابي في الحصائل الصحية، وأن يخفف العبء عن كاهل النُظُم الصحية.

15. وينبغي أن تشمل الخطوات المستقبلية إعادة توجيه القوى العاملة الصحية، لا سيما على مستوى الرعاية الصحية الأولية، بشأن تعزيز الصحة، والعمل المتعدد القطاعات والمشاركة المجتمعية لمعالجة المُحدِّدات الصحية وتقديم الخدمات من منظور تعزيز الصحة والعافية.

16. وستواصل المنظمة مساعدة الدول الأعضاء على اتباع نهج الأوضاع الصحية لإنشاء منصات متعددة القطاعات من أجل تعزيز الصحة والعافية. وتشمل الأولويات الرئيسية الأخرى مساعدة البلدان على تطويع خريطة الطريق الإقليمية لتتلاءم مع سياقاتها القطرية، وإعداد أداة تواصل تُستخدم على الصعيد القطري للحصول على الدعم السياسي اللازم للنهوض ببرنامج عمل الصحة والعافية.